اعادة تشكيل الدور الاقليمي للعراق : الفرص والتحديات

م.د/دعاء نوري فليح
قسم الدراسات الدولية
doaa.nouri@copolicy.uobaghdad.edu.iq

م.د/ ايات ناصر جابر
قسم الدراسات الدولية
Ayat.Nasser@copolicy.uobaghdad.edu.iq

الملخص

اشر العام 2003 حدوث تحول سياسي واستراتيجي جذري ادخل المنطقة والنظام الاقليمي العربي في استحقاقات امنية وسياسية جديدة وضعت دولها امام تحديات الاستيعاب والتكييف السياسي مع الواقع الجديد فالسمات التي قام عليها النظام السياسي الجديد في العراق هي ذات طابع مغاير للنظام السابق وشكلت رؤية سياسية مختلفة مع ما هو موجود من رؤى وسياسات وتوجهات في الدول المجاورة. فيما تبدو تجاذبات العراق الاقليمية، وكأنها تؤسس لمناخ جديد يحدد اهداف ومصالح الدول فيه من اجل الاسهام في تكوين بيئته السياسية الداخلية وتوجهاته الخارجية وتسعى الدول الاقليمية الى اخذ زمام المبادرة، والتحرك بما يؤكد دورها وحضورها في المشهد العراقي. وهنا تبدأ اشكالية دور العراق وموقعه واهداف الدول الجوار فيه.

وقد مرت علاقات دول جوار العراق بشكل خاص واطراف النظام الاقليمي بشكل عام، فموقع العراق ينفتح على دول خارج المنظومة العربية تقوم سياستها على استثمار المنطقة العربية في صراعاتها الاقليمية، لذا حكمت العلاقات الاقليمية بين العراق وجيرانه عدة متغيرات سياسية وجيوسياسية غذتها عوامل مهمة.

اهمية البحث: اكتسب هذا البحث أهميته كون العراق يملك مركزًا تاريخيًا وثقافيًا عريقًا في منطقة الشرق الأوسط، مما يستدعي دراسة دوره في التحولات الجيوسياسية.كما يعكس الموقع الجغرافي للعراق أهمية استثنائية كحلقة وصل بين عدة دول، مما يعزز من إمكانية أن يصبح مركزًا تجاريًا وسياسيًا في الإقليم.وفي الجانب الاقتصادي يشكل التنوع الغني للموارد الطبيعية في العراق فرصة لتفعيل اقتصاده وتعزيز استقراره. وفي الجانب الامني تتطلب الأوضاع الأمنية الحالية دراسة متعمقة لفهم المخاطر التي قد تعيق الدور الإقليمي للعراق.

فرضية البحث: يتبنى هذا البحث فرضية تقوم على اساس تحقيق استقرار سياسي داخلي في العراق يعزز قدرته على تعزيز دوره الإقليمي بشكل فعال. وقد اصبح من الصعب دراسة الواقع السياسي العراقي دون النظر الى بيئته الاقليمية والدولية المتقدة بالصراعات والحروب الفوضى وخاصة بعد ان اصبح الارهاب اداة فعالة لتحقيق المصالح الاستراتيجية الدولية والاقليمية

إشكالية البحث : تحاول مشكلة البحث مناقشة التساؤلات التالية، ما هي الآليات التي يمكن من خلالها للعراق إعادة تشكيل دوره الإقليمي في ظل التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية الراهنة، وما هي الفرص المتاحة التي يمكن أن تُعزز من هذا الدور؟.

مناهج البحث : تم اعتماد المنهج الوصفي–التحليلي لدراسة دور العراق في الساحة الاقليمية كما تم اعتماد المنهج الوظيفي لدراسة حالة السلام والامن وبيان اثر نفوذ اللاعبين الاقليمين على مستقبل الامن والسلام في العراق.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى مبحثين اساسين

المبحث الاول: العراق ومعادلة التوازن الاقليمي

المطلب الاول: اعادة تشكيل دور العراق الاقليمي

المطلب الثاني: نفوذ اللاعبين الاقليمين في العراق

المبحث الثاني :طبيعة التحديات الامنية المشتركة للدول الاقليمية

المطلب الاول: الصراعات الامنية والجيوساسية وانعكاسها على العراق

المطلب الثاني: رؤية في مستقبل الامن والسلام في العراق

المبحث الاول: العراق ومعادلة التوازن الاقليمي

بعد تغير معادلة التوازن الاقليمي وتغير طبيعة التوازنات الاقليمية والدولية في الشرق الاوسط، لاشك ان الدور الاقليمي العراقي اختلف في الياته وادواته، فضلا عن اختلاف دور القوى الاقليمية ومحاولتها لكي ترسم المشهد العراقي بما يتوافق مع مصالحها وهذا ما سنحاول توضيحه في المطالب التالية:

المطلب الاول: اعادة تشكيل دور العراق الاقليمي

ان البيئة الاقليمية التي نتجت بعد الاحتلال الامريكي للعراق في 2003 رفعت من سقف الطموحات للقوى الاقليمية، بل للجماعات العسكرية والسياسية المنتشرة في العراق وغيره. بشكل ادى الى خلق توترات وصراعات يصعب التحكم بمسارها. فبعض المتغيرات لا تخضع لمنطق المعادلات السياسية التقليدية وانما تعمل على ارباك هذه المعادلات وخلق معادلات سياسية جديدة[1].

و بناءاً على ذلك تعكف هذه الاطراف على صياغة استراتيجية واضحة لضمان التفوق والتقاطع الاقليمي، وينتج عنه مصالح واهداف اساسية مشتركة تتكئ على الاستقرار المحلي والاقليمي وهذا مفقود في العراق والمنطقة منذ سنوات، وتتسم المصالح بطابع استراتيجي اجتماعي واقتصادي وتشير القاعدة الفقهية الى "ان المصالح هي التي تحدد القضايا" وهذه قاعدة سياسية اقتصادية تحدد المسارات السياسية والتوازنات ونوع التوازن المطلوب (توازن مركب– توازن بسيط –توازن مرن او جامد)، ومن الطبيعي ان يؤثر التغيير في العراق على قضايا الامن والاستقرار ومقومات الامن السياسية في محيطه الاقليمي، بالاضافة الى التأثيرات الجانبية في البنية الاجتماعية والديمقراطية والاقتصادية لدول المنطقة حيث يؤدي العراق دوراً محوريا في هذا الاتجاه من حيث انه:–[1]

1–يقع العراق في قلب منطقة الشرق الاوسط ويعد العامل الرئيس لقياس مدى استقرار المنطقة

2–يلعب العراق دورا مهما في الصراع العربي – الاسرائيلي[2]

وتغيير ميزان القوة بعد احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية لصالح دول اقليمية استطاعت ان تمد نفوذها بشكل فاعل في المنطقة ابرزها ايران وتركيا واسرائيل. وقد اوجد الوضع في العراق بعد خروجه

([1]) -ظافر محمد العجمي، اثر الانسحاب الامريكي من العراق على دول الخليج، مركز الجزيرة للدراسات. 18يوليو 2010.
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2010/201172122125500359.html

([2]) 2-علي حسين باكير، انعكاسات الوضع العراقي على موازين القوى في المنطقة. اراء حول الخليج، 1تشرين الاول 2010،
https://araa.sa/index.php?view=article&id=1034:2014-07-01-22-33-35&Itemid=172&option=com_content

من حسابات القوة والتوازن نوعا من توازن القوى في القدرات العسكرية التقليدية بين تركيا وايران وفجوة بين ايران ودول الخليج، مع تفوق ايراني ملحوظ ازاء دول الخليج في مجال

ولقد افرز تغير التوازن في المنطقة تداعيات كثيرة، ليس فقط على المستقبل السياسي للعراق بل على مستوى النظام الاقليمي بمعناه الضيق الذي يضم دول مجلس التعاون الخليجي واليمن وبعناه الواسع لشمل هذه الدول وتركيا وايران. فخروج العراق من خارطة التوازنات الاقليمية نتج عنه اوضاع جديدة صعودا لبعض القوى او هبوطا للبعض الاخر[1].

وهكذا، فان ظهور قوى اقليمية قادرة على تحريك عوامل التأثير في المشهد السياسي العراقي سيقود الى تحولات في بيئة التوازن الداخلي الاقليمية التي اصبحت الولايات المتحدة وقوى اقليمية اخرى شركاء فيها وهذا بالتاكيد يولد حالة عدم استقرار داخلية اقليمية على نطاق واسع حيث سوف تحفز هذه المتغيرات انتشار فوضى اقليمية وتضاربا في المصالح الاستراتيجية للاطراف الفاعله على طرفي المعادلة القائمة[2].

وعلى اية حال، فان الصورة الحالية لشكل التوازن الاقليمي بعدة اضلاع رئيسية وهي السعودية، وايران وتركيا وسوريا واسرائيل، وبذا فإن قدرة وامكانية هذه الاطراف على ايجاد صيغة واضحة للتعامل مع المتغير العراقي ذهبت باتجاه العمل على صيانة الاهداف والمصالح العليا الامنية والسياسية والاقتصادية في العراق وهو ما سيحدد شكل توازن القوى في المنطقة وهو ما سيدفع الى تسليط الضوء وتتبع نفوذ اللاعبين الفاعلين في المشهد العراقي[3].

المطلب الثاني: نفوذ اللاعبين الاقليمين في العراق

تمتلك جميع الدول الرغبة والحوافز للتدخل في الشأن العراقي لما لدى التطورات العراقية من تأثير مباشر على مصالحها الاستراتيجية والقومية ويمكن توضيحها عبر ما يلي:

1-ايران: تعد ايران البلد الاكثر انخراطا وتأثيرا في الواقع العراقي، وتحاول ايران في سياستها الخارجية وحركتها الاقليمية في العراق وغيره من دول المنطقة، ابعاد شبح اي تهديد خارجي او

([1]) ياسر قطيشات، مستقبل توازن القوى الاقليمي، الحوار المتمدن، 25/ 4/2011.
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=256540

([2]) زبينغو برجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الامريكية الكبرى وما يترتب عليها جيو استراتيجيا، مركز الدراسات العسكرية. واشنطن، 1999.ص38.

داخلي لنظامها او لبرنامجها النووي، كما تحاول امتصاص النقمة الداخلية واحتواء المعارضة وعدم السماح باي دعم خارجي لها[1].

كما تحاول ان تستخدم كل ما لديها من ادوات قوة ونفوذ في العراق كأوراق في سبيل ضمان سلامة مواردها ومصادر الطاقة لديها، وبما يؤمن لها القدرة للتأثير على مجريات الاوضاع والتطورات السياسية الاقليمية بما يتفق مع مصالحها الاستراتيجية و الايديولوجية. وتسعى ايران لتثبيت وتفعيل نفوذها في الداخل العراقي بما يجعلها جزءاً من معادلة اساسية لا يمكن تخطيها عند تقرير اي شأن عراقي، او اي شأن اقليمي من البوابة العراقية[2].

2-السعودية: تعد السعودية ساحة من ساحات التنافس مع قوى اقليمية تشعر السعودية بالريبة منها، وعلى راسها ايران[3] ، وهناك خوف سعودي من النموذج الفدرالي في العراق وتخشى من ان اي تقسيم للعراق يمكن ان يؤدي الى مطالبات مماثلة لتقسيم السعودية التي تضم محافظات، مختلفة العادات والتقاليد، كما تراقب السعودية بدقة كيفية اعادة بناء قوى الامن العراقية، لمراقبة التوازن الطائفي داخلها،

ولن تسمح باي شكل من الاشكال بتمكين الذراع العسكرية العراقية والجيش العراقي من امتلاك ترسانة عسكرية قوية[4].

3-تركيا: تشعر تركيا شأنها شان دول الجوار بأن تطورات الاحداث في العراق لها تأثير على

([1]) محمد مجاهد الزيات، ايران والاوضاع في العراق، اوراق الشرق الاوسط، العدد36،مارس، 2007،ص61.

([2]) خليل العناني، الدور الايراني في العراق: تحركات غامضة في بيئة مضطربة، كراسات استراتيجية، العدد 158، ديسمبر 2005 ، القاهرة/ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية،ص34.

([3]) باراج خانا، العالم الثاني السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشرون 2009،ص314.

([4]) ليلى نيقولا الرحباني، استراتيجية اوباما للخروج من العراق: التحديات والقرار، دراسات استراتيجية، ايار/ 2009، https://leilanrahbany.wordpress.com/%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA-2/

الداخل التركي، وان لم تعمل على تشكيل عراق المستقبل بما يلائم مصالحها، فستجد نفسها امام تحديات استراتيجية تهدد وجودها ووحدتها الاقليمية. وشكل الوجود الامريكي في العراق بعض التحديات للأتراك الذين رأوا ان الاحتلال مس بالتوازنات الاقليمية، كما مس بالأمن القومي التركي

عندما انشأ في شمال العراق كيانا كرديا رسميا معترفا به في الدستور العراقي. ويمكن تلخيص ابرز محركات السياسة التركية:

أ–الحفاظ على العراق كدولة موحدة مع حكومة مركزية قوية تمنع ظهور دولة كردية مستقلة. وان لا يتحول العراق الى حالة من الفوضى وان لا يزداد النفوذ السياسي او العسكري للأكراد فيه.

ب–يهتم الاتراك بضمان امن الاقلية التركمانية في كركوك الذي يعد من الاهداف الرئيسة للسياسة الخارجية التركية ازاء العراق[1].

ج–اقامة علاقات مع كل الاطراف الفاعلة في العراق المحلية والاقليمية والدولية وغيرها[2].

د– للنفط اهمية كبرى في علاقات تركيا مع العراق، وذلك من خلال خط نفط كركوك– جيهان الذي يوفر لتركيا موارد دخل هام.

3–اسرائيل:تسعى اسرائيل الى تحقيق مجموعة من الاهداف الاستراتيجية التي تؤمن مصالحها، لذا فهي معنية اكثر من سواها بالوضع في العراق، فهي تسعى الى قيام عراق غارق في الفوضى لامنية والسياسية، وخلق تكتلات طائفية على اسس قومية. ستخلق ظروفا جيدة لأجواء قبول دولة يهودية كجزء لا يتجزأ من المنطقة بحسب التحليل الاسرائيلي[3].

وهنا نرى ان دول الجوار الاقليمي تقيم ما هي المخاطر والتحديات التي ستواجه مصالحها القومية في العراق وكيف يمكنها الاستفادة من التطورات المتسارعة التي تشهدها المنطقة وتحاول ان تحتسب لمرحلة لعلاقتها ومصالحها في العراق وهذا ما سيتم مناقشته في المبحث الثاني.

([1]) رائد محمد، دول جوار العراق.. تضارب مصالح ام قوى تصالح، الحوار المتمدن،10/26/ 2005.
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=48898

([2]) جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة-تركيا دولة محورية في العالم الاسلامي . مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009،ص142.

([3]) حيدر علي حسين، مصدر سابق، ص18.

المبحث الثاني: طبيعة التحديات الأمنية المشتركة للدول الإقليمية.

تشترك الدول الإقليمية في مجموعة من التحديات الأمنية التي تؤثر على استقرارها وسلامتها. تتنوع هذه التحديات بين النزاعات المسلحة، الإرهاب، التهريب، والأزمات الإنسانية وأحد أبرز التحديات هو ظاهرة الإرهاب، حيث تنشط جماعات متطرفة في العديد من الدول، مما يتطلب تعاونًا أمنيًا بين الدول الإقليمية لمواجهتها. كما أن النزاعات الإقليمية، مثل الصراعات الحدودية أو النزاعات الطائفية، تساهم في زعزعة الاستقرار، مما يستدعي جهودًا دبلوماسية مشتركة لحلها.

تُشكل الأزمات الإنسانية، الناتجة عن النزاعات أو الكوارث الطبيعية، تحديًا آخر، حيث تؤدي إلى تدفقات كبيرة من اللاجئين، مما يثقل كاهل الدول المستضيفة ويزيد من الضغوط الأمنية والاجتماعية.

علاوة على ذلك، تتعرض الدول الإقليمية لتحديات تتعلق بالتهريب، سواء كان ذلك للمواد المخدرة أو الأسلحة، مما يستدعي تعزيز التعاون الأمني والاستخباراتي لمكافحة هذه الظواهر.

في هذا السياق، يُعتبر بناء شراكات استراتيجية وتعاون أمني متكامل بين الدول الإقليمية أمرًا ضروريًا لمواجهة هذه التحديات المشتركة وتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة.

المطلب الاول: الصراعات الامنية والجيوساسية وانعكاسها على العراق

تمثل الصراعات الأمنية والجيوسياسية تحديًا مستمرًا للعراق، مما يتطلب استراتيجيات فاعلة للتعامل مع هذه القضايا وتحقيق الاستقرار والتنمية ولقد أدت المتغيرات الاستراتيجية التي شهدتها المنطقة في السنوات الأخيرة إلى خلق بيئة جيوسياسية معقدة ومترابطة. حيث تركزت اهتمامات الأنظمة السياسية ضمن حدود جغرافيتها الطبيعية، سعيًا للحفاظ على مكونات وحدتها. ومع ذلك، فرضت متطلبات الأمن والمكانة على هذه الأنظمة ضرورة التوسع في الفضاء الإقليمي، استنادًا إلى اعتبارات تاريخية وأيديولوجية تتعلق بالعقيدة الأمنية والسياسية لهذه النظم. وقد نتج عن ذلك نوع من التنافس، يُعتبر في جوهره شكلًا من أشكال الصراع، ذو طبيعة خاصة

يُعتبر هذا الصراع، الذي يُظهر نفسه كصراع بين السياسات والإرادات، في جوهره صراع وجود. هناك اعتقاد سائد بأن الأهداف التي يسعى كل طرف لتحقيقها تمثل تهديدات حقيقية في هذه اللحظة السياسية

المعقدة. لذلك، غالبًا ما يتخذ الصراع شكل المعادلة الصفرية، حيث تُعتبر خسارة أي نقطة من أحد الأطراف مكسبًا للطرف الآخر. نتيجة لذلك، يتسم الصراع بنمط صلب يفتقر إلى أي مرونة سياسية، على الرغم من التأثير الدولي في الحالة العراقية، فإن الصراعات الإقليمية التي خاضها العراق مع عدة أطراف ساهمت بشكل كبير في تشكيل الوضع الراهن. كانت الطموحات الإقليمية والرغبة في تغيير المعادلة الجيوسياسية سببًا في التوافق الضمني على ضرورة ابتكار صيغة جديدة لعراق سياسي يتماشى مع الترتيبات الإقليمية والدولية. تتعدد التأثيرات الإقليمية على الوضع العراقي، حيث تتفاعل قوى مثل الولايات المتحدة، التي تسعى لاستغلال التغييرات في البيئة الإقليمية، مع ردود أفعال دول الجوار. بينما أدت محاولات إعادة صياغة الحالة العراقية إلى فرص لبعض الأطراف، فإنها أيضًا نتجت عنها خسائر ومخاطر لأطراف أخرى، مما يعكس سياقًا تغييريًا يسعى لإعادة تشكيل العلاقات والأدوار في المنطقة[1].

وفي ظل التحولات السريعة التي يشهدها النظام الدولي، تواجه الدول الرائدة تحديات كبيرة في التكيف مع هذه المتغيرات. وقد أدت هذه التحديات إلى تآكل التفاهمات التي استمرت لعقود، مما أسفر عن ظهور علاقات إقليمية جديدة تتسم بالصراع. بعض الأطراف تسعى إلى الحفاظ على الوضع القائم الذي يضمن استمرارية مصالحها وأدوارها التقليدية، بينما ترى أطراف أخرى في هذه التحولات فرصة لإعادة تشكيل الواقع الإقليمي الذي كان قيدًا على إمكانياتها وقدراتها. تعكس هذه الديناميكيات تطلعات شعوب تلك الأطراف نحو تحقيق رؤى ومصالح قد تبدو في بعض الأحيان غير موضوعية.

يتأثر الصراع في المنطقة بعدة عوامل تعقد آلياته، منها[2]:

1. عدم وجود إطار تنظيمي فعال :تفتقر المنطقة إلى آلية قوية لضبط الصراعات، حيث تم تقليص دور الجامعة العربية إلى مجرد الدعوة للحوار، مما يعكس تراجعًا خطيرًا في قدرتها على حل النزاعات.

غياب المشتركات السياسية :تشهد المنطقة انقسامًا حادًا يفتقر إلى نقاط التقاء سياسية، مما يظهر

([1]) هاني الياس العراق ومحيطه العربي، مجلة دراسات استراتيجية، العدد (1) مركز الدراسات الدولية، ١٩٩٩، ص ٥٢.

([2]) صبحي صالح الدايني، تحليل جيوستراتيجي الخارطة توزيع الاديان في العالم (دراسة في الجغرافية السياسية)، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد ٤٣، ٢٠٠٥، ص ٤٥٤. ١٧ عبدالله خليفة الشايجي، نظرة استشرافية العلاقات الكويتية العراقية قراءة كويتية)، دبي، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٥،ص34.

3- تعدد مصادر الخطر: تختلف التهديدات التي تواجه الدول العربية، حيث تعتبر بعض الدول أن الولايات المتحدة وإسرائيل تمثلان تهديدات مباشرة لأمنها القومي، بينما ترى دول أخرى أن إيران تمثل خطراً إضافياً. هذا التباين في مصادر الخطر يؤثر على كيفية تعامل كل دولة مع هذه القضايا، مما يخلق انقسامًا في المواقف.

4-التغيرات المحتملة في السياسة الأمريكية :هناك رهان على حدوث تغييرات استراتيجية في السياسة الخارجية الأمريكية مع الإدارة الجديدة. يلاحظ وجود انقسام عربي حول كيفية تقدير توجهات واشنطن، حيث يتساءل البعض عما إذا كانت ستستمر في سياسة الضغط على الأطراف الإقليمية، أم ستتبع نهجًا تحاوريًا أكثر. بالتالي يبقى مفهوم الأمن القومي العربي مسألة معقدة تحتاج إلى فهم شامل للعوامل الداخلية والخارجية المؤثرة. يتطلب الأمر تعزيز التعاون بين الدول العربية لمواجهة التحديات المشتركة وتحقيق الاستقرار الإقليمي.

المطلب الثاني: رؤية في مستقبل الامن والسلام في العراق

يواجه العراق تحديات معقدة في تحديد استراتيجيته تجاه الصراعات الإقليمية والدولية، نتيجة لموقعه الجيوسياسي وتأثير القوى العالمية اذ أظهرت التجارب التي مرت بها المنطقة منذ احتلال العراق أن الأحداث الداخلية في العراق لها تأثيرات مهمة على الأوضاع العامة ومستقبل الجوار الإقليمي، وهي ترتبط بشكل أساسي بمستقبل هذه الدول. لذا، فإن دفع العراق نحو التنمية والديمقراطية مع الحفاظ على وحدته وسيادته وسلامة أراضيه سيسهم في تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة. وعلى النقيض، إذا استمرت الأوضاع في التدهور وقد تؤدي إلى تفكك الدولة العراقية، فإن ذلك سيجعل العراق مصدراً لعدم الاستقرار في المنطقة[1].

يمكن تصور ثلاثة سيناريوهات مستقبلية[2]:

1. التعاون الإقليمي المستدام:

([1]) عبدالله حسون محمد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والحضارية للموقع الجغرافي للعراق، مجلة ديالي، العدد ٣٣، ٢٠٠٩،ص11.

([2]) مالك دحام متعب وربا صاحب عبد علاقات العراق الخارجية. الجوار الجغرافي مجلة جامعة تكريت العلوم القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد ١٧، ، ص ٣٤٥.

- يتمكن العراق من استعادة دوره كمركز إقليمي من خلال تعزيز العلاقات مع دول الجوار. هذا التعاون يمكن أن يسهم في تحقيق الاستقرار الداخلي ويعزز من قدرة العراق على مواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية.

2. الضعف المستمر:

- يستمر العراق في مواجهة ضعف الدولة نتيجة للتدخلات الخارجية والصراعات الإقليمية. هذا السيناريو قد يؤدي إلى تفاقم الأزمات الإنسانية والاقتصادية، مما يعوق جهود إعادة الإعمار ويؤثر سلبًا على الأمن المجتمعي.

3. تعزيز السيادة:

ينجح العراق في تعزيز استقلاله عن التأثيرات الخارجية من خلال إصلاحات سياسية واقتصادية. يمكن أن يؤدي ذلك إلى تعزيز مكانته كقوة مؤثرة في المنطقة، مما يسهم في استقرار الأمن والسلام[1].

اذ تعتمد هذه السيناريوهات على عوامل متعددة، بما في ذلك السياسات الداخلية والعلاقات الدولية، مما يتطلب رؤية استراتيجية واضحة لتحقيق التنمية المستدامة والأمن.

([1]) هنري ج ياركي، تركيا والعراق اخطار وامكانات الجوار، واشنطن، معهد السلام الأمريكي، ٢٠٠٦، ص ١١.

الخاتمة

يعاني العراق من تحديات معقدة في علاقاته مع دول الجوار، سواء كانت عربية أو غير عربية، حيث تبرز عدة قضايا عالقة لم تُحَل بعد. وفي ظل الظروف الراهنة، يبدو من الصعب التوصل إلى حلول فعّالة لهذه القضايا. حتى في حال تحقيق تسويات، فإن العراق قد يكون الخاسر الأكبر نتيجة التداعيات الناجمة عن الاحتلال الأمريكي، بالإضافة إلى تعقيد الوضع بسبب تعدد الأطراف المعنية على الصعيدين الداخلي والخارجي.

لقد تجاوزت هذه القضايا نطاق البيئة الداخلية لتصبح ذات طابع إقليمي ودولي ويمكن التأكيد على أن دول الجوار العراقي تستعد لمرحلة جديدة في علاقاتها ومصالحها في العراق، حيث تقوم كل دولة بتحليل المخاطر والتحديات التي قد تؤثر على مصالحها الوطنية وكيفية الاستفادة من التطورات السريعة في المنطقة، وخاصة في العراق. علاوة على ذلك، من الضروري استكشاف كيفية تفاعل السياسة الأمريكية مع العراق كطرف رئيسي في الإقليم، وطرق تحركها في المرحلة القادمة التي قد تشهد تغييرات جذرية، وتأثير هذه السياسة على العراق وبيئته الإقليمية.

إن دور العراق كموازن إقليمي يتجلى في أهميته بالنسبة للأطراف المجاورة، وهي إيران وتركيا والسعودية وسوريا والأردن، بالإضافة إلى مصر. يتطلب الأمر من العراق أن يحافظ على موقف محايد بين القوى المتنافسة والمتصارعة في المنطقة، مما يجعله طرفًا يمكن الاعتماد عليه للحفاظ على توازن القوى الإقليمي. يجب أن يسعى العراق إلى الوقوف في منتصف هذا الميزان، مما يعزز دوره كعامل استقرار في المنطقة.

بالتالي هنالك توجه للحكومة العراقية في اعادة تشكيل دورها الاقليمي نحو وضع سياسات عامة لإصلاح شامل للبيئة السياسية، مما سيساهم في تحسين الأداء الحكومي داخليًا وخارجيًا كذلك توحيد الخطاب الرسمي بين القوى والكتل السياسية من خلال تغليب المصلحة الوطنية على المصالح الشخصية والفئوية، والتمسك بالمشروع الوطني لإنهاء التأثير الخارجي.